

فرحات عباس من خلال كتاب " حرب الجزائر:
جذور أزمة"

الأستاذ: محمد الصالح بكوش

1 - توطئة

تناولت تانيا ماتيزوز⁽¹⁾ جوانب مختلفة من الثورة الجزائرية بين سنتي 1954 و1962 في كتاب بعنوان "الحرب في الجزائر: جذور أزمة"⁽²⁾، فرصدت مثلاً أفكار وتوجهات فرحات عباس عبر مراحل وتطورات الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وبعته بأوصاف مختلفة حسب ما أورده من أفكار اتخذها من مواقف قبيل الثورة وأثناءها. وحاولت نقل أقوالها وأحكامها حول فرحات عباس بأمانة دون التعليق عليها إلا عند الضرورة.

فرحات عباس خلال الحركة الوطنية

بدأت الكاتبة التحدث عن فرحات عباس في مقدمة الكتاب فتقول إن فرحات عباس، الذي كان رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى أوت سنة 1961، لم يكن شيوعياً، بل هو الصورة الحقيقية لفرنسي متطرف (معاد للشيوعية)⁽³⁾، ومع ذلك زار كلا من موسكو وبيكين سنة 1960، وحصل على تعهدات من العاصمتين بتقديم مساعدات للقوات الجزائرية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، إن رئيس تونس بربقية، البلد الذي من المفترض أن تمر المساعدات من البلدان الشرقية عن طريق، كان بعيداً كل البعد -مثل فرحات عباس- أن يكون شيوعياً⁽⁴⁾.

ثم تضيف الكاتبة بعد ذلك إن سياسيي اليمين الفرنسي كانوا يجهدون أنفسهم للتأكيد على انه لا توجد أمة جزائرية ولم توجد أبدا في الماضي. وقدم الجنرال ديغول نفسه عين الملاحظة، كما فعل فرحات عباس أياما قبل الحرب العالمية الأولى عندما كان يؤكد اندماج الجزائر في فرنسا فقال: " إذا أفادت لفظة أمة شعبا ذا هوية يمكن تمييزها وذا لغة مشتركة قام حكامه بإدارة نفس رقعة الأرض خلال مدة طويلة ومتواصلة، فإن القليل من الأمم الحالية يمكنها المسك بحقها في هذا الاسم"⁽⁵⁾.

وتسترسل الكاتبة قائلة إن النخبة الإسلامية الجزائرية المثقفة ثقافة غربية وفرنسية التي بدأت تتكون بعد الحرب العالمية الأولى، لم تكن إلى حد كبير تهتم لا بثورية مصالي ولا بالإصلاح المحافظ للعلماء؛ ويعد فرحات عباس أحد أفراد هذه النخبة، وهو صيدلي بمدينة سطيف التحق بفيدرالية النواب المسلمين التي كونها الدكتور ابن جلول سنة 1930، وكان هدف عباس هو أن يرى الجزائر تتحول من مستعمرة فرنسية إلى مقاطعة فرنسية، وعبر عن مبرراته حول ذلك بوضوح سنة 1936 فقال: "لو كنت قد اكتشفت أمة جزائرية

لكنت ووطنيا ولم أخجل من جريمتي، فلن أموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود، فلم أجده لقد بحثت في التاريخ، وسألت الأحياء و الأموات، وزرت المقابر دون جدوى⁽⁶⁾، ويواصل عباس قوله إنه وأصدقائه قد أزاحوا الأوهام كي يربطوا مصيرهم نهائيا بمهمة فرنسا في الجزائر. ولكنه يختم كلامه بتحذير لم ينتبه إليه كثير من الناس آنذاك، فيقول إنه لم يكون أي نوع من المستقبل الدائم للجزائر الفرنسية ما لم يتمتع السكان الأصليون بالحرية.⁽⁷⁾

وفي 22 ديسمبر سنة 1942 أعد فرحات عباس وبعض الوجهاء الجزائريين وأمثاله رسالة لتقديمها إلى السلطات الفرنسية وإلى الحلفاء. وتشير الرسالة إلى أن الجزائريين مجردون من الحقوق والحريات التي تمتع بها بعض الشعوب الإسلامية، وإلى انه يجب أن تظهر رغبة فرنسا في إدخال إصلاحات، وإلى أنه من أجل هذا الهدف يجب أن يعقد مؤتمر يضم جميع المنظمات الإسلامية لصياغة دستور جديد للجزائر ضمن نظام فرنسي أساسا، فلم تتلق الرسالة أي رد من الفرنسيين لأن الجنرال جيرو (Giraud) الذي خلف الأميرال دارلون (Darlan) المقتول، على رأس شؤون الجزائر صرح قائلاً: "إنني أمارس حربا وليس سياسة"، لذا بعد أقل من شهرين أصدر عباس

"بيان الشعب الجزائري"، وقد وقعه المعتدلون أيضا مثل ابن جلول، ويختم البيان بالتصريح أن لا يمكن للجزائريين الانتظار حتى نهاية الحرب من أجل الحصول على الإصلاحات الضرورية لهم، فيشير البيان إلى أنهم لا يرفضون الثقافة الفرنسية، بل التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي عانوا منه تحت الاحتلال الفرنسي مما جعل الجزائريين يشعرون بأنهم غرباء في بلدهم. ويحتوي البيان على مطالب عملية، مثل الحرية التامة، والمساواة دون اعتبار للعرق والديانة، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل الفرنسية، وقد كان البيان الإدانة الأكثر صراحة للنظام الفرنسي الذي عبر عنها المفكرون المتغربون الذين كانوا يأملون حتى ذلك الوقت الاندماج مع فرنسا، ولم يشر البيان- عكس رسالة ديسمبر- إلى الإصلاحات المقترحة أن تحدث ضمن " نظام فرنسي أساسا " كما انه لم يتضمن طلبا من اجل الاستقلال.

وقدم البيان إلى الحاكم العام الجديد بيرتون (Peyrouton) والنواب المتحالفين في شهر مارس، وطالب بيرتون أن يتسلم اقتراحات ملموسة أخرى للإصلاح، فقدمت له إضافات للبيان في شهر ماي، واقترحت تلك

الإضافات أنه ينبغي إقامة دولة جزائرية عند نهاية الحرب، وان تعد دستورها جمعية تأسيسية، وينبغي في نفس الوقت تعديل الحكومة بحيث يشغل المسلمون نصف المناصب في مستوى يماثل المناصب الوزارية، كما تدعو الإضافات إلى ضمان وحدة التراب الجزائري وسلامته، وإلى الاعتراف بالاستقلال للبلاد مع "حق غير محدد لمراقبة الشؤون" التي تضطلع بها فرنسا، كما تضيف أن إقامة هذه الدولة الجزائرية المسلمة لا تلغي تكوين فدرالية بلدان شمال إفريقيا مع المغرب و تونس، أو وحدة شمال إفريقيا "التي تبدو لكثير من الآراء الحل الأمثل في المستقبل".

وعدت إضافات البيان الوثيقة الجادة الأولى حيث دعا مسلمون مسئولون إلى دولة جزائرية، لكن بعد تقديم التوضيحات بوقت قصير استولى على السلطة في الجزائر حزب الفرنسيين الأحرار، وأصبح الجنرال كاترو Catroux حاكما عاما، فرفض تلك المطالب المعتدلة رفضا تاما، وقال إن فرنسا لا يمكنها أبدا الموافقة على استقلال الجزائر. وفي شهر سبتمبر رفضت مجموعة المسلمين التابعين للجان المالية المشاركة في هذه اللجان كتصرف احتجاجي، فوضع رئيس المجموعة وهو فرحات عباس تحت الإقامة الجبرية لمدة قصيرة⁽⁸⁾.

وفي شهر مارس سنة 1944 أسس فرحان عباس، بعد أن تباحث مع مصالي وأشخاص آخرين، "حزب أحباب البيان والحرية " الذي كان هدفه القيام بالدعاية لفكرة الأمة الجزائرية ولتكوين جمهورية جزائرية مستقلة داخل فدرالية مع فرنسا غير إمبريالية، فجمع هذا الحزب تحت نفس الراية المفكرين المنتمين إلى الطبقة المتوسطة و الطبقة العاملة أنصار مصالي، وادعى عباس أنه تلقى نصغ مليون طلب للانضمام إليه، وهو رقم خيالي بالنسبة لبلد متخلف.⁽⁹⁾

وكان من المحتمل أن يتجول "حزب أحباب البيان والحرية " إلى حركة جديرة بالاحترام، لكن لم تسنح له الفرصة أبدا، إذ في شهر ماي سنة 1945 حدثت إحدى الكوارث، كما كانت كارثة رفض قانون بلوم فيولات (Blum-Viollette) التي رسمت مسارات تحول مفاجعة في العلاقات الفرنسية الجزائرية، لقد تم الاحتفال بيوم 8 ماي سنة 1945 عبر العالم الغربي، احتفال الانتصار في أوروبا، وقرر الأوروبيون والمسلمون في عدة أماكن من الجزائر القيام باستعراضات تعبر عن النصر، وكانت مدينة سطيف الواقعة في الشمال الشرقي، أحد الأماكن التي أعدت لاستعراض المسلمين

وقام بتحضير هذا الاستعراض " حزب أحباب البيان والحرية " وقد رخصت له السلطات الفرنسية.⁽¹⁰⁾

وفي نفس السنة حل الحزب وألقى القبض على فرحات عباس، كما طالب المعمرون طبعاً بإجراءات أكثر صرامة، مثل إنشاء حراس مدنيين، والتعجيل بتنفيذ حكم الإعدام في عباس وقادة آخرين، وتعويض الحاكم العام الاشتراكي التحرري ايف شاتينيو (Yves Chataigneau).

وعندما ناقشت الجمعية الفرنسية الاستشارية المؤقتة القضية الجزائرية في شهر جويلية سنة 1945، لم يحضرها لا فرحات عباس ولا مصالي، كما كانا لا يزالان في السجن عند انتخاب أول مجلس تأسيسي فرنسي في آخر السنة، وعادت جماعة من النواب المسلمين الأحرار⁽¹¹⁾ إلى الجمعية وصوتت ضمن الأغلبية في شهر مارس سنة 1946 على قانون العفو العام الذي أطلق بموجبه سراح عباس وآخرين .

وبعد إطلاق سراح فرحات عباس بأيام قليلة أنشأ " حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "⁽¹²⁾ وأصدر نداء نيابة عن الحزب الجديد موجه إلى الشبان الفرنسيين المسلمين في الجزائر، ولم يكن النداء وثيقة شديدة اللهجة رغم أنه أدان بشدة أعمال الانتقام في سطيف التي

أشار النداء إلى أنها كانت محتملة فقط بسبب أن (الأوروبي) ينظر دائما إلى العربي في الجزائر كشخص انغزالي و كعدو وكشخص أقل منه شأنًا. ويقول عباس في هذا الصدد أن المرء يعتقد أنه يتحكم في حياته العامة برمتها بفضل التعاون بين الفرنسيين والمسلمين ومع ذلك ينتقد الإدارة (الاستعمارية) في رد فعلها الرجعي، فلم يرد عباس للجزائر لا الاندماج، ولا أسياذ جد، ولا الانفصال، إن ما كان يريد أن يلمسه هو ديمقراطية فتية تتبع إلى الوجود توجهات الديمقراطية الفرنسية العظيمة، وتعتبر مفرداته بوضوح أن هدفه يرمي إلى الدولة القومية الجزائرية العلمانية حيث ينبغي أن يتجاهل المسلمون والمسيحيون واليهود اختلافاتهم فيقول: " لا يوجد أمر يرغب مواطني بلد معين أن يكون لهم جميعهم نفس الديانة ". وكان يرى عراقيل في طريقه بطبيعة الحال فيشير إلى ذلك قائلا: " لا يمكن أن يوجد مجتمع جزائري لم يتخلى كل الأوروبيين في الجزائر عن عقدهم الاستعمارية، كما يجب أن يختفي في الجانب الإسلامي مفهوم دولة القرون الوسطى الدينية، لأن الوطنية الإسلامية مفارقة تاريخية"⁽¹³⁾ فهكذا يمكن تصور أنه لو وجد فرحات آذانا صاغية لآرائه في المجلس

التأسيسي الفرنسي الثاني، لكان من المحتمل أن تتدلع
ثورة سنة 1954.⁽¹⁴⁾

فلم يجد طبعاً آذانا صاغية رغم أنه حقق انتصاراً باهراً
في الانتخابات، لقد حصل "حزب الاتحاد الديمقراطي
للبيان الجزائري" على أحد عشر مقعداً من الثلاثة عشر
مقعداً المخصصة للمجموعة الجزائرية من الدرجة الثانية
في المجلس التشريعي بنسبة سبعين في المائة من الناخبين،
ولكن رغم أن عباس سعى إلى إقناع المجلس بالتصويت
على جزائر مستقلة داخل الوحدة الفرنسية، فإن الحزب
الجديد عجز عن الحصول على قرار حول مستقبل
البلاد، فطالب الحكومة فقط بوضع دستور جديد
الذي أصبح قانوناً سنة 1947، وأكثر من ذلك تقدمت
للجنة الدستورية (التي يعمل بها عباس) التابعة
للمجلس التماساً للحكومة من أجل أن تسعى إلى تطور
تدرجي نحو استقلال علاقات بلدان ما وراء البحار عن
فرنسا، ولكن اللجنة أخفقت في تمرير هذا الالتماس
بسبب رفض رئيس الوزراء بيدو (Bidault) له، فانسحب
عباس ونواب آخرون من اللجنة، واستغل عباس خبرته في
توجيه خطاب قاس تال إلى المجلس في آخر سبتمبر سنة
1946، إذ قال فيه إن المخطط الدستوري للحكومة
الفرنسية قد صاغ استعماراً جديداً يضاها في خطورته

المخطط الذي سبقه، وصرح قائلاً: " نريد أن تصبح فرنسا مثلاً وأملاً، ليس لمستعمراتها فقط، بل أيضاً للمستعمرات في العالم قاطبة". فلم يكن يطلب الكثير، إذا كان يقول: "قد يكون كافياً التخلي عن اندماج مستحيل، وقد يكون كافياً التخلي عن إدارة مباشرة تمنح الشعوب المستعمرة من إنشاء مؤسساتها الخاصة". وأضاف عبارات جارحة عندما قال أن فرنسا كانت عاجزة عن الدفاع عن إمبراطوريتها سنة 1940، وإن السياسة الاستعمارية للجمهورية الثالثة كانت أحد أسوأ موطن ضعف في النظام. وإثر ذلك انسحب بعض النواب، وحاول آخرون يرأسهم موريس شومان (Maurice Schuman) صارخاً بصوت مرتفع أن يغضبوا الحاضرين، وهكذا قاطع عباس وحزبه انتخابات إنشاء أول مجلس وطني للجمهورية الرابعة⁽¹⁵⁾.

وفي الانتخابات البلدية لشهر أكتوبر سنة 1947، لم يتلق فرحات عباس ما قد حدث بهدوء، فبمجرد اجتماع المجلس الجزائري الجديد احتج على اعتقال المترشحين وعلى الطريقة التي سار بها الاقتراع، وعندما لم تسمح الأغلبية التي يسيطر عليها المعمرون لعباس بالكلام انسحب وتبعه أعضاء "حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان

الجزائري " ثم تم طرده من المجلس فيما بعد .
وفي انتخابات المجلس الوطني الفرنسي في شهر جوان
سنة 1951 انهزم كل نواب " حركة الانتصار للحريات
الديمقراطية " ولم يستطع فرحات عباس الفوز بمقعد
مقر سكناه مدينة سطيف⁽¹⁶⁾ .
وكان رد فعل حزب مصالي الحاج " حركة انتصار
الحريات الديمقراطية " لتعطيل الدستور الجزائري
الجديد أكثر عنفا من رد فعل حزب فرحات عباس
"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"⁽¹⁷⁾

فرحات عباس أثناء الثورة التحريرية

ثم تنتقل الكاتبة إلى فترة أخرى فتقول إنه في أبريل سنة 1956 وصل فرحات عباس "قائد حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" القاهرة والتحق بجهة التحرير الوطني، وهو النصير الدائم للتعاون الجزائري مع فرنسا، والرجل المعتدل، إن كان يوجد شخص كذلك⁽¹⁸⁾.

وتقر ماتيو أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان يضم المتمرسين في السياسة مثل فرحات عباس⁽¹⁹⁾.

وتشير من ناحية أخرى إلى أن المسلمين الذين هتفوا من أجل الاندماج في شهر ماي سنة 1958 ربما هم أنفسهم الذين روعوا المعمرين في ديسمبر سنة 1960 باستعراضهم العلم الوطني الجزائري ذا اللونين الأخضر والأبيض وهتافهم: "يحيا فرحات عباس"⁽²⁰⁾.

وتتحدث ماتيو عن إعلان جبهة التحرير الوطني عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد شهرين و نصف من تسلّم ديغول السلطة في باريس، وتم الإعلان عن أسماء تسعة عشر شخصا⁽²¹⁾ يضمهم مجلس الوزراء يرأسهم فرحات عباس البالغ من العمر تسعا وخمسين

سنة، وتم الإعلان عن ذلك في ندوات صحفية متزامنة في القاهرة وتونس والرباط في 19 سبتمبر.

وتذكر الكاتبة أن عباس قال إن القرار اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ، الناطقة بالنيابة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي من المفترض أن تكون الحكومة الجديدة مسؤولة أمامه... وباستثناء عباس كان واحد فقط من أعضاء الحكومة المؤقتة تبلغ سنة أكثر من خمسين سنة وهو توفيق المدني⁽²²⁾.

وتعلن الكاتبة أنه كان يوجد شك ضعيف أن أفضل سياسة للجنرال ديغول أن يستقبل في وقت واحد الأشخاص الذين كانوا يمارسون السياسة والذين كانوا يقاتلون. وكان يوجد احتمال ضعيف أن فرحات عباس سيرفض هذا الاقتراح، وبالتالي لم يكن بالإمكان لوم فرنسا بسبب الإخفاق في بدء المحادثات⁽²³⁾.

وتقول الكاتبة أنه في شهر سبتمبر سنة 1961 كان هناك توجه واضح نحو تدويل القضية الجزائرية، إذ في نهاية الصيف بدأ رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس، ضمن وفد جزائري، رحلة إلى بكين وموسكو حيث تلقوا وعودا صينية وسوفيتية بالحصول على المساعدات العسكرية التي

يحتاجونها⁽²⁴⁾ .

وفي ديسمبر خرج المسلمون يحملون العلم الوطني الجزائري ذا اللونين الأخضر والأبيض ولافتات كتب عليها: " جبهة التحرير ستنتصر وعباس في الحكم "بينما يرتفع الهتاف في كل مكان بعبارة " يحيا فرحات عباس"⁽²⁵⁾

وتنتقل ماتيوز إلى فترة حاسمة من تاريخ الثورة فتقول إن جبهة التحرير الوطني طلبت من مناصريها مقاطعة جماعية للاستفتاء، فبلغت نسبة المقاطعين 51% في مقاطعة سطيف مقر سكن فرحات عباس.

وعندما انتقل وفد جزائري برئاسة عباس للمشاركة في جنازة ملك المغرب محمد الخامس⁽²⁶⁾ التقى الرئيس التونسي بورقيبة وملك المغرب الجديد الحسن ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أول اجتماع قمة شمال إفريقي، وتلى ذلك بلاغ أشار إلى أن رؤساء الوفود الثلاثة، بعد استماعهم إلى تقرير بورقيبة حول محادثاته مع ديغول⁽²⁷⁾ شعروا انه " ينبغي عدم السماح لأية عراقيل أن تقف حجر عثرة في طريق المحادثات المباشرة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والفرنسيين في إطار التحرر النهائي من الاستعمار "

ولم يظهر فرحات عباس تفاؤله المفرط حول احتمالات نجاح المفاوضات، فقال إنه عشية لقاء إيفيان⁽²⁸⁾ لم يكن قد تم حل أي مشكل فإن الاتصالات السرية بين الطرفين لم تسفر عن أية نتيجة باستثناء الاتفاق حول بداية المفاوضات بين الوفدين الرسميين⁽²⁹⁾.

وتشير الكاتبة إلى بقاء أمل المفاوضات في شهر ماي فتعلن أن فرحات عباس سجل التوجه الجديد للأحداث عن طريق الإذاعة حديث أكثر تعبيراً عن تطلعات الشعب الجزائري، فقد كان يكرر أن المفاوضات ليست هي نفسها السلام، لكنه قال إن الجزائر المستقلة ستكون مستعدة أن تمد يدها لفرنسا⁽³⁰⁾.

وبعد مأزق فصل الصحراء تطرقت الكاتبة إلى أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يكرس اجتماعه لتقديم ما تم القيام به (لمدة ستة أشهر)، بل إن أعضاءه بما فيهم ممثلين عن داخل الجزائر، أدانوا ضمناً جانباً كبيراً من السياسات الماضية، وبعد ثلاثة أسابيع من المناقشات أقروا تغيير حاسماً يتعلق بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فعوض الرئيس فرحات عباس بيوسف بن خدة وهو وزير في الحكومة المؤقتة الأولى والذي لم يكن فقط يصغره عشرين سنة، بل أيضاً يعود إلى أصول مختلفة كلية عنه، فقد كان

عباس برلمانيا فرنسا نموذجيا ورجل سلم أقحم على
مضص في حرب، أما ابن خدة فرغم أنه هو أيضا بعد
مفكرا يتمتع بمظهر يخدع في لطفه، فقد انضم إلى
الثورة الجزائرية منذ البداية.

وكان يعتقد بعض الملاحظين الأجانب أن التغيير في
الرئاسة يعني أن موقف الحكومة المؤقتة من فرنسا قد
يصبح أكثر تصلبا، وأن سياستها قد تتحول إلى جناح
اليسار لأن ابن خدة كان عضوا في بعثتين لجبهة
التحرير الوطني إلى بكين قبل بعثة فرحات عباس إلى
هناك.

الهوامش:

- (1) - أنظر مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999، ص 225
- (2) Tanya Mathews, War in Algeria Background For Crisis, Fordham University Press 1961, G,B?147pages.
- (3) - تعليق المترجم
- (4) - المقدمة. ص 14
- (5) - ص 4.
- (6) - طرحها في مقالة شهيرة بعنوان : فرنسا هيأنا (La France,c'est moi)
- (7) - ص ص 20-21
- (8) - ص ص 23-25

- (9) -تنظر الكاتبة إلى الجزائر نظرة فوقية على الرغم من أنها ليست فرنسية
- (10) -ص 26
- (11) - أي لم يدخلوا انتخابات تحت غطاء حربي
- (12) - Union Démocratique de Manifeste Algérien (U .D.M.A.)
- (13) - مفارقة تاريخية بمعنى أن يوضع أمر أو يحدث في غير زمانه الصحيح
- (14) - إن التاريخ لا يبني على الاحتمالات، وإن مطالب الشعب الجزائري لاسترجاع السيادة الوطنية لم تكن انية، بل انطلقت بمجرد دخول الفرنسيين إلى الجزائر. وهذا الرأي للكاتبة يصنف ضمن المدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية التي تعبر عن هذا الوضع بسياسة الفرص الضائعة.
- (15) - ص ص 29-31
- (16) - ص 36
- (17) - ص 39
- (18) - ص 55
- (19) - ص 57
- (20) - ص 86
- (21) - أعضاء الحكومة المؤقتة هم:
- فرحات عباس رئيسا.
 - كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات العسكرية.
 - أحمد بن بلة نائب الرئيس.
 - عبد بن طوبال وزير الداخلية.
 - عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والمواصلات.
 - الدكتور الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية.
 - محمود الشريف وزير التسليح.
 - عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا.

المصادر العدد 4

- ابن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية .
- توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية.
- الدكتور أحمد فرانسيس وزير المالية.
- أمحمد يزيد وزير الإعلام.
- محمد بوضياف وزير دولة.
- حسين أيت أحمد وزير دولة .
- محمد خيضر وزير دولة.
- رابح بيطاط وزير دولة .
- الأمين خان كاتب دولة.
- عمر أوصديق كاتب دولة .
- مصطفى اسطنبولي كاتب دولة.
- (22) - ص ص 94-95
- (23) - ص 105
- (24) - ص 116
- (25) - ص 118
- (26) - توفيق الملك محمد الخامس في 26 فيفري سنة 1961
- (27) - إن محادثات بورقبيبة مع ديغول كانت حول القضية الجزائرية.
- (28) - للاطلاع على نص النداء كاملا، راجع مجلة الذاكرة العدد 4.
- سنة 1996 ، المتحف الوطني للمجاهد ، ص ص 289-292
- (29) - ص ص 120-122
- (30) - ص 125
- (31) - ص ص 127-128.